موازنة ٢٠٠٨ الحاضرة الغائبة

د. سلام سميسم

كثرت الاحاديث بخصوص موازنة عام ٢٠٠٨، حتى اصبحت ورقة يتداولها السياسيون وكأنها معيار على الانتماء الوطني، ونسوا للاسف الشديد ان التأخر في اقرارها ونحن نوشك ان نمضي الشهر الاول من عام ٢٠٠٨ يعد بحد ذاته مؤشرا وما يدل على اعتبارات كثيرة اولها موضوعة الانتماء تلك وذلك حديث بعيد عن موضوعتي اليوم لانني اصلا لا أنتمي الى السياسيين ولا اريد تحديد معيار الانتماءات او اعطاء الصيغ التفضيلية لهذا او ذاك.

دأبت التجارب في كل دول العالم على اقرار الموازنة للعام قبل نهاية العام الذي يسبقه بما يقارب ثلاثة اشهر أي قبل الدخول في الفصل الرابع من السنة!! والمسألة ليست مزايدة قدر ما تكون تقليدا عمليا الهدف منه الاستعداد لتطبيق الاهداف التي تكون الموازنة قد وضعتها اصلا وبنت وفقها رؤاها الانفاقية وتحصيل الايرادات بما يتواءم والسياسة الاقتصادية للبلد وبتعبير اوسع بما يتواءم والاستراتيجية المعدة لهذا البلد.

وكما ذكر وزير المالية انه قدم الموازنة في وقتها الى البرلمان ولكن مناقشة الموضوع تأجلت بين سبب واخر، وظل موضوع الموازنة معلقا حتى يومنا هذا!! والمهم في كل هذا انه ومع نهاية السنة ورجوع (٩٠٪) دولار الى الموازنة من خلال بعض الموازنات الفرعية واشهرها على سبيل المثال لا الحصر وزارة التربية ! فان الحديث بدأ يأخذ منحى آخر اذ ابتدأت مسألة اخرى تظهر قبل التصويت على الموازنة: وهي استراتيجية الانفاق العام من جهة ومن ثم استراتيجية الايرادات العامة وسياسة الدعم الحكومي والنفقات التشغيلية وحقيقة واقع الاستثمار العام والتخصيصات الاستثمارية اصلا، اين هذه المفردات من موازنة ٢٠٠٧ واين هي من موازنة ٢٠٠٨؟.

ان وضع الموازنة يستلزم اول ما يستلزم وجود رؤية اقتصادية لواضعها وهذا يعني كل الجهات التي يقع على كاهلها وضع الوازنة بكل مفاصلها من الخطوة الاولى في رسم خطوطها الرئيسة والى النهاية حيث الاقرار النهائي مرورا بالتقديرات الكمية والمحددات المالية والاتجاهات الانفاقية واولويات هذه الاتجاهات وهنا نتوقف قليلا عند نقطة محددة:

فتوجيه الاموال يتحدد استنادا الى الاهمية القطاعية لهذا القطاع من جهة (وهنا نتذكر موضوعة البرنامج الاقتصادي للسياسي الذي يصنع القرار)، والحاجة الفعلية للقطاعات الاقتصادية ضمن مراحل التنمية المنشودة، كما ينبغي التنويه بأن السياسة الانفاقية تعكس المرجعية الفكرية الحقيقية لصانع القرار، ولطالما كنت اقول منذ دراستي الاولى: قل لي كيف تنفق اقل لك كيف تفكر....

وما زال الامر كذلك فان أي واحد منا يمكنه ان يتنبأ بالخطوط العريضة لموازنة العراق وهو يهم بالانتقال من نمط الاقتصاد المركزي الذي تحكم الدولة زمام السيطرة على مقاليده وتتحمل في ذات الوقت اعباءه وتكاليفه، الى اقتصاد حر تتحمل الدولة فيه مسؤولية الانسحاب وفسح المجال امام القطاع الخاص ليجد طريقه في المشاركة والاضطلاع لبناء عراق جديد اقل ما يقال عنه انه ذو مناخات اقتصادية مختلفة عن تلك السائدة سابقا وانه يكفل بناء قاعدة جديدة حلم كثير من المتفائلين ان تكون نقطة جديدة في منطقة الشرق، حتى يتاح لبلد مثل العراق ان يندمج مع الاقتصاد العالمي بشكل يكفل مصالحه في البناء والتقدم في ان واحد مع زحف العولمة التي لابد لها ان تأخذ العراق ضمن منظوماتها سواء رضي بعضهم بذلك ام أبو.

هنا تبرز النقطة المهمة وهي انني عندما قلت ومن خلال صفحات جريدة المدى الغراء ذاتها قلتها مرة، ان الكتل التي وصلت الى البرلمان لم تكن تمتلك برنامجا اقتصاديا، وقد تكون لديها برامج سياسية (بل يكاد جل عملها يتركز ضمن هذا المجال) الا انها ومع شديد الاسف لا تمتلك برامج اقتصادية وتتوضح هذه الرؤية عند معضلة الموازنة تحديدا: فالوزراء الذين خرجوا من هذه الكتل لم يحسنوا التعامل مع التخصيصات المالية الممنوحة لوزاراتهم (وقد يعترض البعض على تعبيري هذا) ولكني اعود فاركز على ذلك حيث ان التعامل مع التخصيصات المالية الممنوحة للوزارات تحتاج الى ثقة وقدرة على رسم وتوجيه هذه التخصيصات الى مجالاتها الحقيقية التي تكفل نجاح هذه المؤسسات في اداء مهامها التنفيذية، ولست هنا لاعلق القصور في الاداء المالي على شماعة الفساد فانني متأكدة ان تأثير القصور والتأخر عن الاداء المرجو والشجاع للسياسة المالية الخاصة بكل وزارة اعمق اثرا من تأثير الفساد وادعاءاته، لاسيما بعد ان تناثرت اخبار الفساد وروجت الكثير من القضايا لتأخذ مساراتها القانونية والقضائية، ولست هنا للترويج او للدعاية لجهة ما قدر تعلق الامر بهذه الجهة او تلك لتعلن لنا وسائل الاعلام عن وجود كذا مليون ... من ميزانية هذه الوزارة قد رجع!! وان تلك لم تقم بانفاق سوى ٣٠٪ من قيمة ميزانيتها الحقيقية فهل ذهبت اموالها الى عصابات الفساد أو لم تخرج من صندوق امينها اصلا لتشم رحيق اجواء الانفاق؟.

ان المسالة هنا جرس انذار يتحدد في موضوعة مهمة هي كيفية التعامل مع الفائض، وعندما تنتقل من قطاع لاخر تتجمع على نحو تراكمي لتصبح معضلة تواجه واضع السياسة المالية فما يكاد يفرغ من وضع سياسة الموازنة انفاقا وايرادا حتى ترجع له الملايين : هنا كيف نتعامل مع فائض الميزانية وكيف نتعامل اصلا مع الفائض الاقتصادي؟؟ وكلها تحديات امام واضع السياسة وراسمها، لم يكن يتوقع هذا التناشز في الاداء المالي فبين اقتصاد يتخلى عن الرؤية العلمية ويعاني ضياع الهوية الفكرية وبين فقدان للتناغم الهارموني في الاداء المالي وهذا كله في مرده - والأمر هو وجهة نظر متواضعة- الى فقدان الرؤية الاقتصادية الموحدة بين الوزارات وذلك مرده عدم الفصل بين الرؤية السياسية للكتل وبين الرؤية الاقتصادية للاداء التنفيذي.

والان ماذا بعد؟؟

الموازنة كعمل واداء تنفيذي قد اكملتها الجهات المعنية (والمقصود بها وزارة المالية)، ويبقى الامر الاخطر وهو اقرارها: وهنا تتطلع الانظار الى البرلمان الذي يناقشها من منطلقات لا ادري ما اصفها واقل ما يقال عنها انها غير واقعية، اذ لو ان المنطلق الواقعي والحقيقي والعلمي و... و...كان وراء النقاش لكانت اشبعت دراسة ونقاشا منذ اربعة اشهر وحتى الان (أي منذ قدمها وزير المالية إلى البرلمان)، ولكن الامر لا يبدو كذلك لانها وعلى مايبدو قد وضعت على مائدة التناول السياسي والمفاوضات التي لا تخضع لاعتبارات المنطق الاقتصادي والمالي على وجه التحديد.

ان على العراق التزامات وقع عليها ضمن اتفاقات مع جهات دولية عدة لعل اهمها واكثرها جدية هو نادي باريس وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما ان العراق واداءه الاقتصادي يقع تحت طائلة المراقبة والتفحص لان العراق يتطلع قدما للانضمام الى منظمة التجارة العالمية،

ومن ثم فان التلكؤ في الاداء لن يخدم احدا واول المتضررين هو العراق الذي ينوي ان يدخل عالم العلاقات الاقتصادية الدولية بكل ثقة وتفاؤل.

مازال الكثير من المهام ينتظر !! انها طروحات امام من يقع عليه عبء اتخاذ القرار، ومازال العالم قبل العراقيين ينتظر الكثير.

فالى ذلك الحين اعان الله وزير المالية وصانعي القرار الاخرين على ايجاد الحلول لهذه المعضلات، وكل عام وموازنة العراق بألف خير..

دورة لإعداد قادة ميدانيين في نظام الجودة الشاملة (الايزو ٩٠٠١)

بابل / إقبال محمد

اقامت غرفة تجارة محافظة بابل دورة عن نظام الجودة الشاملة ومواصفات (الايزو٩٠٠١) وتستمر ثلاثة اسابيع.

وقال المهندس صادق الفيحان رئيس الغرفة لقد دأبت غرفتنا منذ اكثر من ستة اشهر على الترويج والعمل من اجل اشاعة ثقافة نظام الجودة الشاملة واليوم نستكمل هذه الحملة باقامة اول دورة في العراق تقيمها مؤسسة او منظمة غير حكومية يشارك فيها رجال اعمال ومهندسون وموظفون من دوائر المحافظة مشيرا الى ان الغرفة تسعى من خلال هذه الدورة تعريف التجار والاداريين وكذلك المواطنين باهمية وفوائد نظام الجودة الشاملة الذي يشمل جميع ميادين الحياة الاقتصادية والخدمية والتعليمية والصحية فضلا عن البيئة وانظمة الحاسوب والانظمة الادارية في الدوائر الحكومية والقطاع الخاص.

واوضح ان الحملة التي تتبناها الغرفة تشمل اقامة دورات وندوات جماهيرية فضلا عن طبع كراريس وتوزيعها بين المواطنين تدعوهم الى اعتماد البضائع الحاصلة على شهادة الجودة ومقاطعة البضائع الاخرى التي لا تحمل هذه الشهادة مشيرا الى ان السوق العراقية بعد سقوط النظام السابق اصبحت مغرقة بالبضائع الرديئة بسبب الغاء جميع القوانين الاقتصادية التي كانت تحكم الاقتصاد العراقي وتنظم عملية دخول هذه البضائع الى السوق من قبل حكومة بريمر مما ادى الى هدر وتخريب الاقتصاد الوطني والاضرار بالمستهلك.

الى ذلك قال الخبير عامر احمد غازي ان الهدف من الدورة اعداد قادة ميدانيين للعمل في المؤسسات والدوائر بهدف تاهيلها تمهيدا لحصولها على شهادة الجودة العالمية مضيفا ان جامعة بابل على صعيد العراق تعد الجامعة الاولى التي باشرت منذ وقت مبكر في الحصول على الموصفات الدولية الخاصة بهذا النظام فيما تعد غرفة تجارة بابل اول غرفة تنظم حملة للتثقيف والتعريف بهذا النظام معلنا عن نية الغرفة فتح مكتبا استشاريا يضم عدد من الخبراء يقدمون استشارات علمية وفنية للمؤسسات والشركات كافة تتعلق بنظام (الايزو).

واضاف ان ثورة نظام الايزو تعد الثورة الثالثة بعد الثورة الصناعية وثورة الحاسوب كونه من النظم التي يجب ان تطبق في جميع المجالات اللاقتصادية والتربوية والمالية والاجتماعية.

من جانبه اعرب الدكتور كريم فخري هلال الاستاذ في جامعة بابل عن اسفه من عدم حصول العراق على اية شهادة بالجودة الشاملة مبينا ان دول تعد افقر من العراق اقتصاديا تمكنت من الحصول على الكثير من الشهادات في هذا المجال ومنها اليمن التي وصل عدد الشهادات لديها في العام ٢٠٠٦ الى ٥٠٠ شهادة وسورية الى ٧٣٠٠ شهادة في نفس العام فيما بلغ عدد الشهادات في ليبيا الى ١٢ الف شهادة وبلغ عدد الشهادات في دولة الامارات الى ٣٨ الف شهادة في العام ٢٠٠٧ اما تركيا فقد بلغ عدد الشهادات لديها ١٤٠ شهادة.

التخطيط إرتفاع مؤشر التضخم لشهر كانون الأول٢٠٠٧

بغداد / قيس عيدان

أنجز الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات تقرير التضخم لشهر كانون الاول /٢٠٠٧ الذي اعد على أساس جمع البيانات ميدانيا"عن أسعار السلع والخدمات المكونة لسلة المستهلك بأسعار البيع بالمفرد في أسواق مختارة في بغداد والمحافظات.

جاء ذلك في بيان صحفي تلقت (المدى) نسخة منه حيث بين ارتفاع مؤشر التضخم لشهر كانون الاول /٢٠٠٧ عن المستوى الذي سجل بشهر تشرين الثاني/٢٠٠٧ كما يعكسه الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بنسبة (٠,٨٪) والذي كان حصيلة ارتفاع الرقم القياسي للمجاميع السلعية الآتية: (الدخان والمشروبات ، الأقمشة والملابس والأحذية والاثاث والوقود والإضاءة والنقل والمواصلات والخدمات الطبية والأدوية والإيجار) بنسب قدرها (٠,٢٪ ، ١,١٪ ، ٠,٧٪، ١,٢٪ ، ٣,٩٪ ، ٢,٦٪ ، ٠,٨٪)على التوالي علماً بأن الإنفاق على هذه المجاميع يشكل (٣٦,٣٪) من مجموع الإنفاق الاستهلاكي العائلي. أما مجاميع (المواد الغذائية ، سلع وخدمات متنوعة) والتي تشكل (٦٣,٧٪) من مجموع الإنفاق العائلي فقد سجلت أسعارها انخفاضاً خلال شهر كانون الاول مقارنة بالشهر السابق بنسبة (٠,٦٪ ، ٣,٥٪) على التوالي.

في حين ارتفع مؤشر التضخم السنوي خلال الفترة من كانون الاول /٢٠٠٦ ولغاية كانون الاول /٢٠٠٧ بنسبة (٤,٧٪) وذلك نتيجة لارتفاع الرقم القياسي للمجاميع السلعية الآتية (المواد الغذائية ، الدخان والمشروبات ، الأقمشة والملابس والأحذية ، الأثاث ، النقل والمواصلات ، الخدمات الطبية والأدوية ، سلع وخدمات متنوعة والإيجار) وبنسب ارتفاع قدرها (٠,١٪ ،٤,٥٪، ٢,٧٪، ٢,٦٪، ٢٠,٨٪، ١٠,١٪، ٢١,٤٪، ٢٠,٧٪) على التوالي ، اما مجموعة الوقود والإضاءة فقد سجلت اسعارها انخفاضاً بنسبة١٥,٤٪ خلال الفترة من كانون الاول/٢٠٠٦ ولغاية كانون الاول/٢٠٠٧ .

كما بلغ التضخم الأساس❖ (١٧٥١١,١) وقد سجل ارتفاعاً بنسبة٠,٤٪ عن الشهر السابق وبنسبة (١٢,٥٪) عن شهر كانون الاول من سنة ٢٠٠٦ .

❖يقصد بالتضخم الاساس هو نسبة التغير في الرقم القياسي لاسعار المستهلك المحتسبة بعد استبعاد المشتقات النفطية (النفط ، الغاز ، البنزين) .

مؤشرات

تهديد

هدد الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز ، أن الحكومة قد تضطر إلى فرض سيطرتها على المصارف التي لا تتقيد بمطالب الدولة إزاء الشروط التي حددتها لجهة الإقراض، والمصممة لمنفعة المزارعين الفنزويليين.

واتهم شافيز الذي يزعم أنه يقود البلاد إلى "اشتراكية القرن الـ٢١" العديد من المصارف الخاصة، بعدم التقيد بالقوانين التي فرضتها الدولة، والتي تجبر هذه المصارف بتخصيص قرابة ثلث قروضها بمردود فائدة معقول للقطاع الزراعي والرهن العقاري والمصالح المحدودة.

انهيار

انهار المؤشر السعودي، فشهد هزة تاريخية لم يعرفها منذ أكثر من عام ونصف العام، ليقفل خاسراً ٧,٤٥ في المائة من قيمته بتأثير الحالة التي عاشها المؤشر بعد إعلان نتائج "سابك." بينما سجلت سائر المؤشرات الخليجية والعربية الكبرى تراجعات كبرى، في الإمارات وقطر ومصر، وذلك بتأثير جني الأرباح التي أعقب ارتفاعها الطويل.

ففي السعودية، أكبر الأسواق المالية العربية، سقط المؤشر ضحية حالة الفوضى التي أصابت التداولات إثر إعلان "سابك" عن أرباحها التي جاءت دون التوقعات

مخالفات

بلغ حجم المخالفات المالية في المصارف الحكومية في الصين خلال العام الفائت أكثر من ٨٦٠ مليار يوان (١١٨ مليار دولار - ٨٦ مليار يورو).

وشملت عمليات التدقيق نحو ٧٩,٢ ألف هيئة مالية، تعرض منها ١٣٦٠ لعقوبات جراء مخالفة القوانين واللوائح وفق ما نقلت الأسوشيتد برس عن وكالة الأنباء الرسمية الصينية "شينخوا."وأشار الموقع الإلكتروني للجنة مراقبة المصارف الصينية إلى تعرض نحو ٦٨٧،١٢ شخصاً لعقوبات، فيما تم إقصاء ١٧٧ إدارياً رفيع المستوى من مناصبهم، جراء المخالفات.

قسوة

أفاد أحد كبار المسؤولين في شركة نيسان اليابانية لصناعة السيارات بأن سوق السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية ستصبح أكثر قسوة وصعوبة خلال العام الحالي بسبب التباطؤ الاقتصادي الأمريكي الناجم عن أزمتي الإسكان والرهن،

إضافة إلى ارتفاع قيمة الين الياباني أمام الدولار الأمريكي. ويتوقع المحللون والعاملون في صناعة السيارات أن تنخفض مبيعات السيارات في الولايات المتحدة هذا العام إلى أدنى مستوى لها خلال عقد، لتصل إلى نحو ١٦ مليون سيارة أو أقل.

في الهم الاقتصادي

إصطناع الارتفاع والانخفاض في ألاعيب البورصة

حسام الساموك

ما ان نتناول ألاعيب المضاربة في تداولات سوق الأوراق المالية،حتى يأتينا الرد المستفز بأن ما يتردد في هذا الشأن خارج المنطق وغير قابل للتحقق فليس معقولا أن يتفق المضاربون والوسطاء لرفع سعر سهم أوخفضه عنوة، فيما تجري التلاعبات(على عينك ياتاجر) وسط تندر المساهمين وقناعتهم المسبقة بما يقوم به بعض التلاعبيين من الوسطاء والمضاربين وبعلم مراقب القاعة وحتى المعنيين بالسوق لأن نفوذ الوسطاء ممن ينهضون بمثل تلك الممارسات يفوق صلاحيات من يتصدى لايقافهم.

ضمن تلك الأجواء التي تلفّ تداولات بورصتنا العتيدة،بودنا أن نتقصى لعبة شهدتها الجلسات الأخيرة،خاصة ان المساهمين قد يغضون الطرف عن أية خطوة تتصاعد فيها أسعار الأسهم على أمل أن تستعيد تلك الأجواء خسائرهم لكنه سرعان ما يتكشفون الحقيقة بعد حين لحظة يفاجأون بنزول –ربما- مخطط له خدمة لطرف وحيد بالسوق كان وما زال المستفيد الأول والأخير من دورة الرفع والخفض المصطنعة،ففي الجلسات الأربع أو الخمس الأخيرة تمّ الترويج لأخبار عن ثلاثة مصارف هي على التوالي:الشرق الأوسط وبغداد والوركاء لاينكر أنها تحمل شيئا من الصحة لكنّ المبالغة فيها كانت واضحة ،فقد روي أن مصرف الشرق الأوسط سيوزع أسهما مجانية ضمن مبدأ (الرسملة) بنسبة ثمانين بالمئة ،في حين كان مصرف بغداد –كما تردد- له مشروعاته المعززة لموقفه المالي أما مصرف الوركاء فقدورد أنه يحتفظ لمساهميه بخمسين بالمئة كأسهم مجانية خلال اجتماع هيئته العامة القريبة،لذلك جرت حملة من عقود الشراء الهائلة لترفع سعر كل من تلك المصارف كما يلي:الشرق الأوسط من دينارين ومئتي فلس الى دينارين وتسعمئة فلس ،ومصرف بغداد من دينارين وخمسمئة فلس الى ثلاثة دنانير ومئة فلس والوركاء من دينار ومئتي فلس الى دينار وستمئة فلس .وما ان تم (تصريف)مئات الملايين من تلك الأسهم حتى ووجهت الحالة بتعتيم على مصير أخبار كانت المبالغة واضحة فيها لذلك سرعان ما بدأت دورة الانخفاض في سعر كل من تلك الأسهم لتصل يوم الأحد ١٣/كانون الثاني الجاري وهو اليوم الذي شهد أول انخفاض كما يلي :الشرق الأوسط ديناران وسبعمئة وخمسون فلسا وبغداد ديناران ومئة فلس والوركاء دينار وأربعمئة وخمسون فلسا،والبقية تأتي،لنتكشف عمليا لعبة حمل بعض الوسطاء مجاميع المساهمين على بيع أسهمهم وفق معلومات فيها نفس تضليلي،لتحقيق فوائد مباشرة من خلال العمولات التي يستوفونها بتغرير المساهمين وحملهم على تداولات بيع وشراء سرعان ما تلحق نتائجها الخسارة والضرر بمصالحهم.ومثل تلك الممارسات ظاهرة كثيراً ما تتكرر بين حين وآخر باصطناع ارتفاع في أسعار الأسهم ثم لاتلبث أن تتلاشى اللعبة لتعود حالة الانخفاض من جديد، ولاشكّ أن اسواق العالم والمنطقة حصنت نفسها وساءلت صناعها واحالت الكثير منهم للقضاء سعيا وراء ضمان سلامة التداولات وتأمين مصالح المتعاملين بأسواق المال بعيدا عن المضاربات غير المشروعة.

ظاهرة كثيراً ما تتكرر بين حين وآخر باصطناع ارتفاع في أسعار الأسهم ثم لاتلبث أن تتلاشى اللعبة لتعود حالة الانخفاض من جديد

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٢٥	١٢٣٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠